بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء،

سمير الرفاعي،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور، **24 أكتوبر 2010**

إنه لمن دواعي سروري حضور هذا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى دول المنطقة العربية والمنظم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أرحب بالمبادرة التي اتخذتها المملكة الاردنية الهاشمية في استضافتها هذا المؤتمر وليس لدي أدنى شك في أن هذا المؤتمر، مثل سابقه، من شأنه أن يعزز التعاون بين بلداننا في المنطقة العربية. وقد حان الوقت المناسب الذي يجب علينا فيه تحسين الآليات الوطنية بشكل مستمر لمواجهة التحديات والمتغيرات الناتجة عن الفساد. ونحن ندرك أن جهودنا الوطنية لا يمكن أن تنجح تماما إلا إذا واصلنا توسيع وتعزيز التعاون بين هيئاتنا والمنظمات الدولية المسؤولة عن محاربة الفساد.

وباعتباري الرئيس الحالي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أود أن أحث الدول التي لم تصبح بعد طرفا في الإتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة ليصبحوا أطرافا فيها في وقت قريب. و تضم هذه الاتفاقية (148) دولة طرفا فيها. وهي الآلية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع مختلف جوانب الفساد بما في ذلك الجوانب المتصلة باسترداد الموجودات، والإرهاب والوقاية من الفساد وتوفير أسس لتعزيز التعاون الدولي لتشجيع المساعدة القضائية المتبادلة وتسليم

المجرمين لتقديمهم إلى العدالة وتنظيم بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأطراف.

وخلال الدورة الثالثة التي عقدت في الدوحة خلال شهر تشرين الثاني لعام 2009م، انبثقت عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة استعراض التنفيذ باعتبارها مجموعة حكومية دولية مفتوحة العضوية للدول الأطراف، تم اعتماد اختصاصاتها، وتعمل تحت سلطة وإمرة المؤتمر. وقد قرر المؤتمر أن مهام مجموعة استعراض التنفيذ ينبغي أن يكون لديها لمحة عامة عن عملية الاستعراض من أجل تحديد التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات للمساعدة التقنية من أجل ضمان التنفيذ الفعال للإتفاقية. ولمساعدة الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها، تم توفير قائمة تقييم ذاتية أيضا. وهذه الآلية لا تهدف إلى التشهير والفضح ولكنها وضعت لتحديد نقاط القوة والثغرات في الأنظمة الوطنية المنظمة لمكافحة الفساد بغية تحسين قدراتها. وإني أحثكم جميعا على قبول هذا النظام والعمل معه لتحسين قدرتنا على محاربة الفساد.

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، يتم الآن الحكم على البلدان بحسب ما يفعلونه وليس عن طريق ما يعلنون عنه من تحقيق مجتمع خالي من الفساد.

معالي نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية،
باسمي وباسم بقية الزملاء، أتقدم لكم بخالص الشكر وعظيم التقدير على كرم الضيافة وحسن الإستقبال.

متمنين لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح.